

دعوى

القرار رقم: (VR-2020-115)

في الدعوى رقم (٢٩١-٢٠١٨)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض

المفاتيح:

دعوى - غياب المدعي - شطب - مدة نظامية - عدم تقديم المدعي بطلب السير في الدعوى بعد الشطب خلال المدة النظامية، وعدم صلاحية الدعوى للحكم فيها، يُوجِب الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكُن.

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن غرامة التأخير في التسجيل في ضريبة القيمة المضافة - أجابت الهيئة بمذكرة جاء فيها أن الأصل في القرار الصحة والسلامة، وعلى من يدعي خلاف ذلك إثبات العكس - دلت النصوص النظامية على أن غياب المدعي في أي جلسة تبلغ بها في الموعد المحدد لنظرها دون عذر تقبله الدائرة، ولم تكُن الدعوى مهيئة للفصل فيها، يترتب عليه شطب الدعوى - عدم تقديم المدعي خلال المدة النظامية بطلب السير في الدعوى بعد شطبه، أو عدم حضوره أي جلسة بعد إعادة السير فيها يجعل الدعوى كأن لم تكُن - ثبت لدائرة الفصل غياب المدعي دون عذر مقبول وعدم صلاحية الدعوى للفصل فيها، وعدم تقديم المدعي بطلب السير في الدعوى خلال المدة النظامية. مؤدى ذلك: شطب الدعوى باعتبارها كأن لم تكُن.

المستند:

- القاعدة الفقهية: «المدعي إذا ترك والتارك يُترك».
- المادة (٢٠)، (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في مخالفات ومنازعات الضريبة الصادرة بالأمر الملكي رقم (٣٦٠٤) بتاريخ ٢٠١٤/٢١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الثلاثاء بتاريخ (٢٣/٠٣/٢٠٢٠هـ) الموافق (١٤٤١/٠٧/٨هـ)، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبية القيمة المضافة في مدينة الرياض؛ للنظر في الدعوى المرفوعة من (...) مالك (...), سجل تجاري رقم (...), ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبإيادها لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٢٩١-٢٠١٨/٢٣/٤٠)م، استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي (...) مالك (...), سجل تجاري رقم (...), تقدم بلائحة دعوى، تضمنت اعترافه على غرامة التأخير في التسجيل المفروضة عليه من الهيئة العامة للزكاة والدخل بمبلغ (١٠,٠٠٠) ريال؛ حيث جاء فيها «أنه تم التسجيل حرضاً منا على حق الدولة، مع أنه كان يحق لنا التسجيل العام المسبق. ولكن تم التسجيل بالخطأ أن الدخل ٤٠ مليون ريال، وهذا خطأ منا، ونحن بشر معرضون للخطأ، مع العلم أن الدخل لم يتعد (٨٠٠,٠٠٠) ريال. ولنتمس العذر ونطلب الإعفاء من الغرامة».

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها، أجابت بمذكرة رد جاء فيها: «١-الأصل في القرار الصحة والسلامة، وعلى من يدعى خلاف ذلك إثبات العكس.

٢- إن العلم بالأنظمة واللوائح وفقاً للقواعد العامة يُعد مفترضاً، ولا يجوز الاعتداد بالجهل أو الخطأ ما دام النشر قد تم وفقاً للطرق النظامية، وقد نشرت الهيئة كافة المتطلبات النظامية بوقت كافٍ قبل بدء التطبيق، واتخذت كافة إجراءات التوعية من أجل التطبيق الصحيح للنظام ولائحته، وأتاحت كافة وسائل الاتصال والاستفسار عن طريق مركز الاتصال الموحد لتوعية المكلفين بالخطوات الإجرائية الالزامية.

٣- إعمالاً لمبدأ السلطة التقديرية المقررة لجهة الإدارة، الذي يخولها انتهاج الطريقة التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات المتعلقة بالمكلف، فقد تقرر بموجب لوائح الهيئة تبني مبدأ الالتزام الطوعي لكافة العمليات (التسجيل/تقديم الإفادات/تصحيح الأخطاء/إبلاغ الهيئة بأية تغييرات/... إلخ)، مع بقاء سلطة الهيئة التقديرية في دراسة وضع المكلف لاحقاً إن لزم الأمر، وإجراء الفحص والتدقيق لأي طلب للتأكد من صحة وسلامة ما قدّمه. وبناءً عليه، أتاحت الهيئة لكل شخص خاضع أن يتم عملية التسجيل بشكل طوعي، وخيرته في تقديم المستندات الالزامية لذلك من عدمه، واكتفت بصيغة التعهد المتنصّن تأكيده صحة المعلومات المدخلة من قبله.

٤- إن طلب المدعي إلغاء قرار الغرامة لا يستند وفقاً للقواعد العامة إلى خطأ الهيئة في تطبيق الأنظمة أو اللوائح أو الخطأ في تفسيرها أو الواقع التي أنتجت القرار محل التظلم، بل يستند إلى خطئه في إدخال المعلومات المتناثة،

التي تم أخذ تعهد المدعي عليها. وبناءً على ما سبق، فإن الهيئة تطلب من الدائرة الحكم برفض الدعوى».

في يوم الثلاثاء ٢٠/٠٣/٢٠٢٠م، افتتحت الدائرة جلستها الأولى للنظر في الدعوى المعرفة من (...) مالك (...), بموجب السجل التجاري رقم (...), وبالمناداة على أطراف الدعوى، لم يحضر المدعي، ولا من يمثله نظاماً مع ثبوت تبليغه بموعده هذه الجلسة، وحضرت (...), هوية وطنية رقم (...), بصفتها ممثلة عن الهيئة العامة للزكاة والدخل المدعي عليها، بموجب التفويض الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (...). وبعد المناقشة، قررت الدائرة شطب الدعوى.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١/١٠) بتاريخ ١٤٢٥/١١هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث ثبت للدائرة عدم حضور المدعي أو من يمثله الجلسة المنعقدة يوم الثلاثاء ٢٠/٠٣/٢٠٢٠م، مع ثبوت تبليغه بموعده هذه الجلسة، وحيث نصت المادة (العشرون) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية على أنه «ا-إذا لم يحضر المدعي في أي جلسة ثبت تبليغه بها في الموعد المحدد لنظرها ولم يتقدم بعذر تقبله الدائرة، وجب عليها الفصل في الدعوى إن كانت مهيئة للفصل فيها.

ـ- إذا لم تكن الدعوى مهيئة للفصل فيها، فتشطب الدائرة الدعوى، فإذا انقضت مدة (ثلاثين) يوماً من تاريخ الشطب، ولم يطلب المدعي السير فيها بعد شطبها، أو لم يحضر بعد إعادة السير فيها في أي جلسة أخرى، فتُعد الدعوى لأن لم تكن. ويجوز للمدعي دون إخلال بالمدة المحددة لسماع الدعوى إقامة دعوى تقييد بقييد جديد»، وحيث إن تقدير صلاحية الدعوى للفصل فيها متزوك لسلطة الدائرة التقديرية والمبينة على المستندات والردود المرفقة في ملف الدعوى، ولما كانت الجلسة المنعقدة يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠/٠٣/٢٠٢٠م، التي تغيب فيها المدعي عن حضور الجلسة مع ثبوت تبليغه ولم يقدم عذرًا تقبله الدائرة، وحيث إن القاعدة الشرعية تنص على أن «المدعي إذا ترك ترثك والتارك يترك»، فقد خلصت الدائرة بأن الدعوى غير مهيئة للحكم فيها وقررت شطبها.

وحيث انقضت مدة ثلاثة أيام من تاريخ شطب الدعوى ولم يتقدم المدعي بطلب السير فيها، فتعتبر الدعوى لأن لم تكن.

القرار:

ولهذه الأسباب، وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع:

- شطب الدعوى، ويعتبر هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وصلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.